JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة

دورة التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة تدريبية مدتها أسبوع لمديري الشؤون التنظيمية ومسؤولي الامتثال في شركات الكهرباء والمياه، يخرج منها المشاركون بملف الامتثال التنظيمي والتعرفة لقطاع المرافق الذي يربط متطلبات التراخيص بنماذج الإيرادات ومعايير الاعتمادية. فالتحولات الهيكلية وفصل الأنشطة يفرضان متطلبات رقابية دقيقة على الأسعار وجودة الخدمة، بينما تؤدي فجوات الامتثال إلى غرامات وتعطيل للاستثمارات الرأسمالية. وتربط جوبيتر برايم للتدريب التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة بتلك القرارات الاستثمارية والتشغيلية الحيوية.

لماذا يهم التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة الآن

تعيد ثلاث قوى تشكيل منظومة المرافق العامة حاليا: التحول نحو تحرير الأسواق وفصل أنشطة التوليد والإنتاج عن النقل والتوزيع، ودخول الطاقة المتجددة وشبكات التوليد الموزع مع ما تفرضه من شروط ربط معقدة، وتصاعد معايير حماية المستهلك وجودة الخدمة. والمنشآت التي تدير شؤونها التنظيمية بعشوائية تواجه رفضا لطلبات التعرفة وغرامات انقطاع وتأخيرا في التراخيص. وتستند الإدارة الرشيدة للامتثال القطاعي إلى معيار ISO 55001:2014 لإدارة الأصول، ومعيار ISO 31000:2018 لإدارة المخاطر، وإطار COSO ERM لإدارة المخاطر المؤسسية، ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن G20/OECD لضبط مساءلة مجالس الإدارة.

المستفيدون من التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة

- القيادات المسؤولة عن التفاوض التنظيمي وإعداد ملفات طلبات مراجعة التعرفة واعتماد النفقات الرأسمالية والتشغيلية
- المسؤولون عن مراقبة شروط التراخيص وتقديم الإفصاحات النظامية للجهات الرقابية وإدارة عمليات التدقيق
- المهندسون المسؤولون عن تحقيق مؤشرات اعتمادية الشبكة وجودة الخدمة الفنية ومطابقة أكواد الربط
- المستشارون القانونيون ومسؤولو المخاطر المشرفون على صياغة اتفاقيات الاستخدام والعبور وحماية حقوق المستهلكين

تحقق فرق العمل المشتركة التي تضم مسؤولا تنظيميا ومهندس شبكات ومحللا ماليا أعلى عائد، لأن الدفاع عن متطلبات الإيرادات يستلزم تكاملا بين البيانات الفنية والنمذجة المالية والمسوغات الرقابية.

قدرات التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة

يكتسب المشاركون مهارات محددة لبناء ملفات تنظيمية محكمة والدفاع عن القرارات التشغيلية أمام جهات الرقابة.

- تقييم التزامات التراخيص التشغيلية وحدود الفصل التجاري — لجان الحوكمة والشؤون التنظيمية
- بناء نماذج متطلبات الإيرادات وفق منهجية اللبنات الأساسية — الإدارة المالية وإدارة التعرفة
- مواءمة خطط استبدال الأصول مع متطلبات ISO 55001:2014 — مهندسو الأصول والتخطيط الرأسمالي
- تطبيق معادلات التعويض المالي عند الإخلال بمعايير استمرارية الخدمة — إدارات العناية بالمستهلك
- هيكلة سجل المخاطر التنظيمية وفق ISO 31000:2018 وإطار COSO ERM — قطاع المخاطر والالتزام المؤسسي
- تحديد تعرفة عبور الشبكات واستخدام المنظومة بدون تمييز — مسؤولو التوزيع ومطورو المشاريع المستقلة

مصطلحات التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة الأساسية

- فصل الأنشطة — عزل الملكية أو الحسابات التشغيلية لشبكات النقل والتوزيع عن أنشطة التوليد والإنتاج لمنع الممارسات الاحتكارية.
- منهجية اللبنات الأساسية — نموذج محاسبي تنظيمي يحدد متطلبات الإيراد السنوي المسموح لتغطية التكاليف الرأسمالية والتشغيلية مع عائد عادل.
- قاعدة الأصول التنظيمية — القيمة الصافية المعتمدة للأصول الثمينة التي تستخدمها شركة المرافق في تقديم الخدمة وتستحق عائدا عليها.
- المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال — معدل العائد التنظيمي المسموح للمرفق تحقيقه على استثماراته لموازنة متطلبات المستثمر مع القدرة المالية للمستهلك.
- مؤشر متوسط مدة الانقطاع — مقياس معتمد لاحتساب معدل الساعات التي ينقطع فيها الإمداد عن المشتركين خلال العام.
- مؤشر متوسط تكرار الانقطاع — مقياس معتمد لاحتساب عدد مرات انقطاع الخدمة للمشتركين لرصد جودة واعتمادية الشبكة.

التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة يوما بيوم

اليوم 1: إعادة هيكلة السوق وأطر منح التراخيص

- بنية أسواق المرافق غير المدمجة — تحديد الحدود التجارية بين التوليد والنقل والتوزيع
- تدقيق شروط تراخيص مشغلي المرافق — مطابقة الصلاحيات التشغيلية مع الالتزامات النظامية والإعفاءات
- تصميم بروتوكول الاستجابة لطلبات المعلومات — إدارة الجداول الزمنية للأدلة والمبررات الرسمية للسلطات التنظيمية
- معايير حماية المستهلك النظامية — مواءمة التزامات ميثاق الخدمة مع متطلبات المعاملة العادلة
- مبادئ G20/OECD لحوكمة الشركات — هيكلة إشراف مجلس الإدارة للمرافق العامة المملوكة للدولة والخاصة

اليوم 2: التنظيم الاقتصادي وتحديد التعرفة

- نماذج متطلبات الإيرادات وفق اللبنات الأساسية — تحديد خطوط الأساس للنفقات الرأسمالية والتشغيلية المسموحة
- بروتوكولات تقييم قاعدة الأصول التنظيمية — مطابقة الأصول الرأسمالية الثابتة وجداول الإهلاك المعتمدة
- تقدير المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC — موازنة عوائد المستثمرين مع معايير القدرة المالية للمستهلك
- هيكلة تعرفة الاستهلاك الكثيف — تصميم فئات أسعار تجارية تعكس التكلفة للأحمال الصناعية الكبيرة
- مخططات تسعير العبور والربط البيني — تحديد تعرفة استخدام الشبكة بدون تمييز للمستفيدين المستقلين

اليوم 3: معايير الاعتمادية والامتثال لمستوى الخدمة

- المقارنة المعيارية لمؤشري SAIDI و SAIFI — وضع مستهدفات انقطاع الشبكة وجداول خفض الغرامات
- تدقيق ضمانات مستوى خدمة العملاء — إنفاذ أوقات الاستجابة الإلزامية ومعادلات التعويض المالي المقررة
- تكامل حوكمة الأصول وفق ISO 55001:2014 — تبرير استبدال أصول الشبكة ببيانات مخاطر دورة الحياة
- مراقبة تفاوت الجهد وجودة القدرة — التحقق من امتثال شبكات التوزيع للتعليمات الإلزامية لكود الشبكة
- توجيهات الحماية المادية للبنية التحتية الحساسة — تطبيق المعايير الإلزامية لحماية منشآت الطاقة والمياه

اليوم 4: تكامل الطاقة المتجددة وحوكمة المخاطر

- أطر ربط التوليد اللامركزي — معالجة طلبات ربط الطاقة المتجددة وفق المهل الإلزامية المحددة
- نماذج محاكاة تكاليف الإنتاج — توقع اقتصاديات الإرسال ومخاطر تقليص توليد مصادر الطاقة النظيفة
- تهيئة سجل المخاطر وفق ISO 31000:2018 — دمج الالتزامات التنظيمية للقطاع ضمن ضوابط الحوكمة المؤسسية
- المواءمة مع إطار COSO ERM — إدراج عدم يقين قضايا التعرفة واشتراطات الامتثال في الاستراتيجية
- تدقيق إدارة الطاقة وفق ISO 50001:2018 — التحقق من معايير الكفاءة الصناعية لكبار المستهلكين

اليوم 5: ممارسة الامتثال والدفاع عن التعرفة

- محاكاة مراجعة طلب اعتماد التعرفة — الدفاع عن النفقات المطلوبة وفق منهجية اللبنات ضد طعون الكفاءة
- تقييم مخالفات معايير الخدمة المضمونة — تطبيق صيغ التعويض المالي الإلزامي على حوادث انقطاع الشبكة
- تحليل حالة ربط توليد لامركزي — تسوية نزاعات ربط شبكة التوزيع استنادا للأطر الفنية التنظيمية
- محاكاة جلسة تدقيق تنظيمي — تقديم ملفات الأدلة والمستندات الثبوتية أمام لجان الرقابة والإشراف القطاعي
- إعداد ملف الامتثال التنظيمي والتعرفة لقطاع المرافق — تجميع نماذج التعرفة وضوابط الاعتمادية ومصفوفات الحوكمة

تطبيق التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة بعد الدورة

- إجراء مراجعة لمتطلبات تراخيص المرفق ومطابقة ممارسات الرقابة الحالية مع مؤشرات أداء الاعتمادية المعتمدة لتقديم تقرير فجوات تنظيمي للإدارة.
- إعداد مذكرة تبرير اقتصادي لعنصر نفقات رأسمالية ضمن قاعدة الأصول التنظيمية وفق أسلوب اللبنات الأساسية تمهيدا لمراجعة التعرفة القادمة.

أسئلة حول التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة

ما التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة، ولماذا يهم الآن؟

هو المنظومة التي تحكم الأطر القانونية والاقتصادية والفنية لخدمات الكهرباء والمياه لضمان عدالة الأسعار واستمرارية الإمداد. وتبرز أهميته حاليا مع إعادة هيكلة القطاعات، وإدماج مصادر الطاقة المتجددة، وتزايد المتطلبات الرقابية لحماية المستهلكين.

ما الأدوار الأكثر استفادة من التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة؟

يستفيد مسؤولو الشؤون التنظيمية، وخبراء التعرفة والتسعير، ومديرو حوكمة الأصول والاعتمادية، والمستشارون القانونيون المعنيون باتفاقيات الربط والتراخيص في جهات إنتاج ونقل وتوزيع الخدمات الأساسية.

كيف يختلف التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة عن دورات الحوكمة المؤسسية العامة؟

يركز هذا المسار على محددات الاقتصاد التنظيمي المتخصصة مثل تسعير الأصول واحتساب التعرفة ومؤشرات الأداء الفنية لشبكات الطاقة والمياه، بينما تعالج الحوكمة العامة هياكل مجالس الإدارة ولجان المراجعة والسياسات الداخلية دون تخصيص قطاعي.

ماذا تعود به من التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة؟

تعود بأدوات عملية لحساب متطلبات الإيرادات، ونماذج لتقييم مؤشرات انقطاع الخدمة، ومصفوفة متكاملة للربط بين شروط التراخيص وإدارة المخاطر تضمن الدفاع عن القرارات أمام الهيئات المنظمة.

التنظيم والامتثال في قطاع المرافق العامة: الطريق إلى الأمام

يوفر ملف الامتثال التنظيمي والتعرفة لقطاع المرافق وثيقة تشغيلية تجمع نماذج النفقات الرأسمالية والتشغيلية، ومستهدفات جودة الخدمة، والتزامات التراخيص. وتستخدمه قيادات الشؤون التنظيمية والمالية كأداة للدفاع عن موازنات المرفق في أول دورة مراجعة لأسعار الخدمة، على أن يعاد تقييم مصفوفة المخاطر سنويا بعد صدور تقارير التدقيق الرقابي.